أبحاث حديثية هادفة لتصحيح المسار العلمي

٩

هل في حديث «خلق الله التربة يوم السبت» إشكال؟!

دراسة الأقوال فيه، وتصحيحه سنداً ومتناً

بقلم

محمد عوامة

دار المنهاج

دار اليسر





الحمد لله خالق الخلق، وبارئ النَّسَم، والصلاة والسلام على سيد العرب والعجم، سيدنا محمد النبي الأمي، وعلى آله وأصحابه وتابعيهم بإحسان، وبعد:

فقد تكاثرت الآيات الكريمات في كتاب الله تعالىٰ على أن خلق السموات والأرضين كان في ستة أيام، وصار هذا من المعلوم بالقطع واليقين، وبناءً على ما استقرَّ في ذهن كل مسلم من هذا الأمر، فإنه لا يَتَقبل ما يُخالف ظاهرُه هذا القطعَ اليقيني، وهذا حقّ لا يُقبَل سواه، لكن المهم في هذه المسألة ـ وكل مسألة ـ التريُّث في الفهم والحكم: هل هذا يخالف هذا القطع واليقين ظاهراً وحقيقة؟ أو المخالفة ظاهرية لا حقيقية معنوية؟.

ولربما كان من الواقع لكل واحد منا: أنه لا يمرُّ به يوم من الأيام إلا ويتكلم بكلمة ظاهرها يخالف حقيقة من الحقائق المسلَّمة عنده وعند غيره، لكن يحتاج الأمر منه إلى توضيح مصطلح، أو بيان كناية، أو تصريح بمراد، فيزول كل لَبْس، ولا يجوز في تعامل العقلاء، ولا في مناهج العلماء، ردُّ كل قولٍ ظاهرُه التعارض قبل المحاولة الجاهدة الجادّة للتوفيق بين الأقوال.

ومن ذلك الذي صحَّ، وظاهرُه المعارضة لذلك العلم اليقيني القطعي

ـ أن الله عزَّ وجلَّ خلق السموات والأرضين في ستة أيام ـ: حديثٌ رواه سيدنا أبو هريرة رضي الله عنه، وهذا لفظه وتخريجه، ثم الجواب عنه.

نص الحديث الشريف سنداً ومتناً:

روى أحمد، ومسلم، والنسائي، وأبو يعلى، وابن حبان[(١)] من حديث حجاج بن محمد، حدثنا ابن جريج، أخبرنا إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد، عن عبد الله بن رافع، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي وقال: «خلق الله التربة يوم السبت، وخلق الجبال يوم الأحد، وخلق الأشجار يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبثَّ فيها الدوابَّ يوم الخميس، وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة، في آخر الخلق، في آخر ساعة من ساعات الجمعة، فيما بين العصر إلى الليل».

ورواه ابن معين[(٢)] عن هشام بن يوسف الصنعاني، عن ابن جريج، أخبرنا إسماعيل بن أمية، به.

ورواه النسائي[(٣)] من طريق الأخضر بن عجلان، عن ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة، بلفظ: «يا أبا هريرة، إن الله خلق

---

(١) أحمد ٢: ٣٢٧، مسلم ٤: ٢١٤٩ (٢٧)، والنسائي (١١٠١٠)، وأبو يعلى (٦١٣٢)، وعنه: ابن حبان (٦١٦١)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٨٧٥)، وسَقَط من سند أبي يعلى ذكر ابن جريج، وشيخه إسماعيل بن أمية.

(٢) في «تاريخ الدوري» ٢: ٣٠٥ (٢١٠).

(٣) (١١٣٩٢).

السموات والأرضين وما بينهما في ستة أيام، ثم استوى على العرش يوم السابع، وخلق التربة يوم السبت..» فذكره كما سبق.

كلمة موجزة في إسناد الحديث:

وفي الإسناد الذي ذكرتُ القدر المشترك منه بين هؤلاء الأئمة الخمسة: ثلاثُ وَقَفات، ينبغي الجواب عنها.

أولها: حجاج بن محمد، هو الملقَّب بالأعور، وهو من حيث تنقُّله في البلدان: ترمذي، بغدادي، مِصِّيصيّ: وهو في الأصل ثقة، ثم تغيَّر واختلط، وأنكر الإمام أحمد على سُنَيد المصيصي أنه كان يأتي إلى حجاج ويقول له: قل: ابن جريج عن الزهري، قل: ابن جريج عن صفوان بن سُليم.

وهذا أمر في ظاهره قادح في الحديث، بسبب ذكر حجاج فيه، لكنه بحمد الله غير قادح، وبمراجعة طرقه تتجلّى إمامة الأئمة الذين عزوت إليهم هذا الحديث، وبيانه:

قال الإمام أحمد: «حدثنا حجاج قال: حدثني ابن جريج قال: أخبرني إسماعيل بن أمية».

وقال مسلم: «حدثني سريج بن يونس وهارون بن عبد الله، قالا: حدثنا حجاج بن محمد قال: ابن جريج: أخبرني إسماعيل بن أمية».

وقال النسائي: «أخبرنا هارون بن عبد الله ويوسف بن سعيد، واللفظ له، حدثنا حجاج، عن ابن جريج قال: أخبرني إسماعيل بن أمية».

وقال أبو يعلى: «حدثنا سريج بن يونس، حدثنا حجاج بن محمد،

عن أيوب بن خالد»، وسقط منه ذكر ابن جريج وشيخه.

وقال ابن حبان: «أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى، حدثنا سريج بن يونس، حدثنا حجاج بن محمد، حدثنا ابن جريج، أخبرني إسماعيل بن أمية»، وشيخ ابن حبان هو أبويعلى، وبهذا السند يعرف إتمام سند المطبوع من أبي يعلى: حدثنا حجاج، أخبرني إسماعيل، ويؤكد هذا أن أبا الشيخ روى الحديث عن أبي يعلى في كتابه «العظمة»[(١)]، وفيه بالحرف كما عند ابن حبان.

فهؤلاء أربعة ثقات أجلاء يروونه عن حجاج: الإمام أحمد، وسريج ابن يونس، وهارون بن عبد الله الحمال، ويوسف بن سعيد، والثلاثة الأول بغداديون، والرابع منهم مصّيصي، وقدمتُ أن الإمام أحمد كان ينكر على سُنَيد المصيصي تلقين الحجاج أن يقول: قل: ابن جريج عن الزهري، قل: ابن جريج عن صفوان بن سليم، وهذا الحديث من رواية هؤلاء الأئمة البغداديين عن حجاج، عن ابن جريج، عن غير الزهري وصفوان بن سليم.

بل جاءت صيغة تحمّل الإمام أحمد للحديث عن حجاج بلفظ «حدثنا»، وهو هو الذي كان يحذَر ويحذِّر من تلقُّن الحجاج لما يُلَقَّنُه، وكذلك كان تحمل يوسف بن سعيد للحديث عند النسائي، وسريج بن يونس عند أبي يعلى وابن حبان وأبي الشيخ في «العظمة»[(٢)].

---

(١) (٨٧٥).

(٢) أيضاً (٨٧٥).

الوقفة الثانية : ابن جريج: هو عبد العزيز بن عبد الملك بن جريج، وهو إمام، لكنه وصف بالإرسال والتدليس، ولا يضره هنا، فقد صرح ابن جريج عند أحمد، وابن معين، وابن حبان، وأبي الشيخ ـ وعنه شيخهما أبو يعلى ـ بالإخبار، فانتفت تهمة التدليس والإرسال.

الوقفة الثالثة : أيوب بن خالد، وهو رجل واحد عند البخاري في «تاريخه الكبير»(١)، ورجلان عند أبي حاتم وأبي زرعة(٢)، وابن حبان في «الثقات»(٣)، وراوي هذا الحديث هو أيوب بن خالد بن أبي أيوب الأنصاري، ولا شيء في ترجمته إلا أن ابن حبان ذكره في «الثقات»(٤)، وأكّد ذلك بقوله: «روى عنه إسماعيل بن أمية، وهو الذي يروي عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة، عن أبي هريرة».

أما الذي قال فيه أبو الفتح الأزدي: «ليس حديثه بذاك، تكلم فيه أهل العلم بالحديث، وكان يحيىٰ بن سعيد ونظراؤه لا يكتبون حديثه»: فهو ذاك الرجل الآخر: أيوب بن خالد بن صفوان الأنصاري، هذا إذا قبلنا أقوال الأزدي ونقوله، وإلا فحاله مكشوفة، ويتعين الرجوع إلى ترجمته في «لسان الميزان»(٥).

---

(١) ١(٣١٧).

(٢) «الجرح والتعديل» ٢ (٨٧٣، ٨٧٤).

(٣) ٤: ٢٥، ٦: ٥٤.

(٤) ٦: ٥٤.

(٥) (٦٦٩٤).

كما يكفي أيوب بن خالد بن أبي أيوب الأنصاري احتجاجُ مسلم بحديثه هذا، فإنه لم يرو حديثاً آخر معه تحت هذا الباب، وهذا يفيد ـ ويكفي ـ أن مسلماً لا يرى فيه إشكالاً.

وزيادة في تصحيح حديثه إسنادياً: المتابعة القاصرة التي في «سنن» النسائي التي ذكرتها في التخريج من طريق الأخضر بن عجلان، والأخضر ثقة، كما قاله البخاري، نقله عنه الترمذي في «العلل الكبير»[(١)]، وقال مثلَه ابن معين في رواية الدوري[(٢)]، ويعقوب بن سفيان في «تاريخه»[(٣)]، ولم يُنقل فيه أيُّ مغمز إلا ما كان من أبي الفتح الأزدي، وتقدمت الإشارة إلى حاله[(٤)].

نعم، نُقل فيه كلمات دون التوثيق، لكنها لا تنزله عن (الثقة)، ومخالفتُه لرواية حجاج ـ عند مسلم ومن معه ـ، وهشام بن يوسف عند

---

(١) ١: ٤٧٩.

(٢) ٢: ٢٠ (٤٥١٥).

(٣) ٢: ١٢٦.

(٤) نَقَل مغلطاي في «الإكمال» ٢: ٢٤ عن الأزدي قوله: «الأخضر بن عجلان، عن أبي بكر ـ الحنفي ـ عن أنس: لا يصح، ضعيف»، وهذا التضعيف لا يصح، لأمور: لما أشرت إليه قبل أسطر من حال الأزدي، ولاحتمال أنه يريد حديثاً معيناً، هو حديث أبي داود (١٦٣٨)، والترمذي (١٢١٨) وقال: حيث حسن، رواه الأخضر، عن أبي بكر الحنفي، عن أنس، وقد نقل ابن عبد البر في «الاستغنا» (٤٤١) عن البخاري قوله في أبي بكر الحنفي: «لا يصح حديثه»، ولأن البخاري وغيره قالوا عن الأخضر بن عجلان: ثقة، فلا يعتد بهذا النقل عن الأزدي. والله أعلم.

ابن معين في رواية الدوري[١]: لا تضر.

وابن جريج إمام مكثر، فحصولُ شيخين له في روايةِ حديثٍ أمرٌ عادي جداً، ولو جعلنا هذا الاختلاف ونحوه سبباً لإعلال الحديث، لرددنا أحاديث كثيرة جداً!!.

فالحديث صحيح لا غبار عليه، ولا مطعن فيه من هذه الحيثية.

الطعن في متن الحديث:

أما متن الحديث: فقد اشتهر عند علمائنا المتأخرين، والمعاصرين أن الحديث مخالف للقرآن الكريم من وجهين:

الأول: أن الآيات الكريمة التي فيها خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام كثيرةٌ جداً، وهذا فيه أن الخلق كان في سبعة أيام.

الثاني: أن هذا الحديث مخالف لآياتِ سورةِ فصِّلت من ٩ ـ ١٢: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَٰلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾، وفيها: أن خلق الأرض وما فيها كان في أربعة أيام، وخلق السموات في يومين، وفي هذا الحديث أن خلق الأرض وما فيها في سبعة أيام لا في أربعة.

وقوّى ذلك عندهم: أن الإمام علي بن المديني وتلميذه البخاري ومِن بعدهما البيهقي قد ضعفوا هذا الحديث.

---

(١) ٢:٣٠٥ (٢١٠)، ومن طريقه: الدولابي في «الكنى» ١: ١٧٥.

الأجوبة الإجمالية عن الطعون العامة:

والجواب الإجمالي عن هذه الطعون كما يلي:

١ ـ إن الآياتِ الكريمةَ كلَّها، بما فيها آياتُ سورة فصلت، إنما تحدثتْ عن خلق السموات والأرض وما بينهما، وهذا الحديث يتحدث عن خلق الأرض وبعض ما فيها، وهذا الاختلاف ـ وهو عدم ذكر خلق السموات في الحديث ـ اختلاف مهم ذو أثر كبير في المغايرة بين التحدُّث عن الخَلْقين: الخلق الذي في الآيات، والخلق الذي في الحديث، وسأعود إلى هذا الجواب بعد نقل كلام ابن كثير إن شاء الله.

٢ ـ كما أن الآيات الكريمة لم تتعرض للحديث عن بدء خلق عالم الإنسان، والحديث تعرَّض له، وأنه كان في يوم زائد عن الستة، فلا معارضة ولا خلاف من حيثُ العدد، وهذه مغايرة واختلاف بين الحديث عن الخَلْقين أيضاً.

٣ ـ ومما يدل على هذه المغايرة بين الخَلْقين روايةُ النسائي الثانية، فلفظها: «إن الله خلق السموات والأرضين ...، ثم استوى على العرش، وخلق التربة يوم السبت..» إلى آخر ما في رواية مسلم، ففيها عطفُ خلقِ التربة وما بعدها، على الخَلْق الأول: خلق السموات والأرضين وما بينهما، والعطف يقتضي المغايرة، فإذاً هما خَلْقان: خلق أول، وخلق ثانٍ، وإن شئتَ قلتَ: خلق إجمالي، وخلق تفصيلي.

٤ ـ إن الآيات تحدَّثت عن الخلق في أيام مبهمة غير مسمَّاة، والحديث يتحدث عن أيام مسماة: السبت، الأحد، وهكذا، والأيامُ المسماة أيامٌ فلكية، أي: مرتبطة بدورة الفلك، فنحن نقول عن هذا اليوم:

يوم السبت، وغداً: الأحد، وبعد غد: الاثنين، فلا ينتهي يوم السبت وننتقل إلى يوم الأحد إلا بانتهاء دورة الفلك: الشمس والقمر، النهار والليل، وهكذا، أما في أيام خلق السموات والأرض فلم تكن بعدُ دورة الفلك، ولم يكن شمس ولا قمر، ولا ليل ولا نهار، فهي إذاً الأيام التي يسميها العلماء: أيامٌ شأنية، أخذاً من قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ﴾ [الرحمن: ٢٩].

والأيام الشأنية تدِقُّ عن تصوّرنا الزمني، لأنها تتحدث عن إرادة الله تعالى المتجدِّدة في خلقه، في كل زمن هو أقلُّ من اللحظة، وليس معنى أن الله تعالى خلق السموات والأرضين وما بينها في ستة أيام، أي: خلقها في زمن طويل: ١٤٤ ساعة، كل ساعة ستون دقيقة!! لا، بل: إن الله خلقها في ستة أيام شأنية، لا فلكية، وهذا أولىٰ من التأويل الذي ذهب إليه ابن جرير في «تاريخه»(١)، والله أعلم.

٥ - ومما يتصل بالحديث عن الدورة الفلكية أيضاً: أن الحديث حدَّد خلق آدم يوم الجمعة، بعد العصر، في آخر ساعة من ساعات الجمعة، فيما بين العصر إلى الليل، وهذا التوقيت لم يكن في ذاك الخلق الأول.

وبهذا يتضح أنه لا تعارض بين ما دلت عليه الآيات الكريمة، مع ما دلَّ عليه هذا الحديث الشريف.

٦ - بقي الجواب عن أمر أشار إليه ابن تيمية رحمه الله في «مجموع

(١) ١: ٢٢، وخلاصته: أن كل يوم منها قدره مئة ألف عام من أعوام الدنيا.

الفتاوىٰ»[١]، قال وهو يضعف هذا الحديث: «وقد روي إسناد أصح من هذا: أن أول الخلق كان يوم الأحد»، ولم يذكر خبراً، وسبقه إلى هذا ـ وكأنه مصدرُه؟ ـ ابن جرير، فإنه روىٰ في «تاريخه»[٢] حديث ابن عباس، أن اليهود سألوا النبي صلى الله عليه وسلم عن خلق السموات والأرض؟ فقال: «خلق الله الأرض يوم الأحد والاثنين ...»، ثم روىٰ عقبه حديثَنا هذا: حديثَ أبي هريرة.

ثم أشار إليهما ابن جرير[٣] بهذا الترتيب: حديث ابن عباس، ثم حديث أبي هريرة، وقال: «الخبر الأول أصح مخرجاً، وأولىٰ بالحق، لأنه قول أكثر السلف».

قلت: حديث أبي هريرة لا مطعن في أحد من رواته، كما فصّلتُ أمره، إنما الإشكال في معناه، كما تقدم، وتقدم جوابه، أما حديث ابن عباس، ففيه أبو سعد البقال، وهو ضعيف، وفيه ألفاظ جارحةٌ بعضُها شديد.

كما أن ابن جرير روىٰ[٤] عن عبد الله بن سلاَم وأبي هريرة معاً حديثاً مرفوعاً في بدء الخلق، وفيه قول ابن سلاَم ـ والظاهر أنه مرفوع ـ: «بدأ الله في خلق السموات والأرض يوم الأحد»، وفي إسناده فضيل بن

(١) ١: ٢٥٦.

(٢) ١: ٢١، ٣٥.

(٣) ١: ٤١.

(٤) ١: ٢٢.

سليمان النميري، وفي ضبطه كلام كثير، ويبقىٰ ترجيح حديث مسلم، فلا مطعن في أحد من رجاله، والجوابُ عما فيه من إشكال معنويٍّ ناهضٌ، كما سيأتي، بل الإشكال في كلام من يستشكل ما فيه، والله أعلم.

الجواب التفصيلي عن الطعون:

أما الجواب عن تضعيف الأئمة له: ابن المديني، والبخاري، والبيهقي، فتفصيلُه بنقل ما في أقدمِ مصدرٍ نقلَ كلامَهم، وهو البيهقي نفسه في «الأسماء والصفات»[(١)]، فإنه قال بعد ما روى الحديث: «أخرجه مسلم، وزعم بعض أهل العلم بالحديث أنه غير محفوظ، لمخالفته ما عليه أهل التفسير وأهل التواريخ، وزعم بعضهم أن إسماعيل بن أمية ـ أحدَ رواته ـ إنما أخذه عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن أيوب بن خالد، وإبراهيمُ غير محتج به»[(٢)].

ثم ساق إلى علي بن المديني أنه سئل عن هذا الحديث؟ فقال: «هذا حديث مدني، رواه هشام بن يوسف، عن ابن جريج، عن إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد، عن أبي رافع [عبد الله بن رافع] مولى أم سلمة،

---

(١) صفحة ٣٨٤.

(٢) وعلّق عليه الكوثري بكشف حال ابن أبي يحيى أكثر مما يفيده قول البيهقي فيه: غير محتج به، لكن كان البيهقي قد روى هذا الحديث بلفظ رواية مسلم أول كتابه ص٢٥ ـ ٢٦، مرتضياً له، فعلَّق عليه معلِّق غير الكوثري بأن رفعه وهم، وأنه يخالف صريح القرآن، وختم كلامه برمز (ح)، ولعله لاسم مصحح الكتاب: عبد الحفيظ سعد عطية، والله أعلم، وليس من كلام الكوثري، فإنه يختم تعليقاته دائماً برمز (ز)، فلزم التنبيه.

عن أبي هريرة رضي الله عنه[(١)] قال: أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي، قال عليّ: وشبك بيدي إبراهيم بن أبي يحيى، وقال لي: شبك بيدي أيوب بن خالد، وقال لي: شبك بيدي عبد الله بن رافع، وقال لي: شبك بيدي أبو هريرة رضي الله عنه، وقال لي: شبك بيدي أبو القاسم صلى الله عليه وسلم، وقال لي: «خلق الله التربة يوم السبت» فذكر الحديث نحوه. قال علي بن المديني: وما أرى إسماعيل بن أمية أخذ هذا إلا من إبراهيم بن أبي يحيى».

«قلت ـ البيهقي ـ: وقد تابعه على ذلك موسى بن عُبيدة الرَّبَذي، عن أيوب بن خالد، إلا أن موسى بن عُبيدة ضعيف، ورُوي عن بكر بن الشَّرود، عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن صفوان بن سُليم، عن أيوب بن خالد، وإسناده ضعيف» فهذا كلام ابن المديني، والبيهقي.

أما البخاري: فإنه قال في «تاريخه الكبير»[(٢)]: «روى إسماعيل بن

---

(١) يلاحظ أن هذا الإسناد هو إسناد يحيى بن معين الذي روى به هذا الحديث، كما تقدم عزوه إلى «تاريخ الدوري» ٢: ٣٠٥، وبينهما من المغايرة قول ابن جريج هناك: أخبرني إسماعيل، أما الأخذ باليد ففيه قول أبي رافع: أخذ أبو هريرة بيدي، كما أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده، فقط، فينظر من أين جاءه التسلسل كاملاً؟.

ولفظ ابن معين في روايته عن هشام: حدثنا هشام، أما لفظ ابن المديني، كما ترى: رواه هشام، فهل بينهما واسطة في هذا الحديث، ومنه جاء هذا الاختلاف الكبير؟! أو هو التجوُّز المعهود من الأئمة حين حكاية الأسانيد في غير مقام الرواية والأداء؟.

(٢) ١ (١٣١٧).

أمية، عن أيوب بن خالد الأنصاري، عن عبد الله بن رافع، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «خلق الله التربة يوم السبت»، وقال بعضهم: عن أبي هريرة، عن كعب، وهو أصح».

وأزيد على كلام البيهقي: حكاية ابن تيمية عن ابن معين تضعيفَه للحديث، وموافقتَه له.

وقد جمع هذه النقول وكرَّرها وقرَّرها الحافظ ابن كثير في موضعين من «تفسيره»: عند الآية ٢٩ من سورة البقرة، وعند آيات سورة فصلت ٩ ـ ١٢، وفي موضع ثالث هو «تاريخه»[(١)]، وسأنقل كلامه، وأبيِّن ما فيه، ثم أعرض لما زاد في كلام ابن تيمية، رحم الله الجميع.

قال في آخر كلامه على الآية ٢٩ من سورة البقرة بعد ما ذكر الحديث: «تكلم عليه علي بن المديني والبخاري وغير واحد من الحفاظ، وجعلوه من كلام كعب، وأبو هريرة إنما سمعه من كعب الأحبار، واشتبه على بعض الرواة فجعله مرفوعاً، وقد حرَّر ذلك البيهقي».

هذا كلامه هنا، وبمقابلة سريعة بينه وبين ما قدمته عن البيهقي يظهر ما فيه من مؤاخذات.

أولها: أنه نسب إلى علي بن المديني أنه تكلم في الحديث مطلقاً، وليس كذلك، فقد قدَّمت نقل البيهقي عن ابن المديني بالحرف، وكلامُه واضح تماماً أنه يتكلم عن الرواية المسلسلة بالمشابكة، لا عن الحديث الأصل!.

ثانيها: أنه جعل كلام ابن المديني والبخاري عن الحديث في زاوية

---

(١) ١: ٣٢ ـ ٣٣.

واحدة، كلاهما أعلّاه بأن أحد الرواة اشتبه عليه رفعُ أبي هريرة له، أو روايتُه له عن كعب، والأمر واضح جداً أن كلام ابن المديني في وادٍ، وكلام البخاري في وادٍ آخر.

ثالثها: ظاهر كلامه أن الإمامين يجزمان بأنه من كلام كعب، والواقع: أنه ليس كذلك في حقّ ابن المديني، وأما البخاري: فالأمر محتمِل، ذلك أن لفظ البخاري - كما قدمته -: «وقال بعضهم: عن أبي هريرة، عن كعب، وهو أصح». وبتتبُّع كلام الإمام البخاري وغيره من المتقدمين يظهر أنهم يستعملون كلمة «أصح» أحياناً في مقابلة: الصحيح، وعلى هذا المعنى جاءت منه في «صحيحه»[1]، وأحياناً في مقابلة: الضعيف، فهل مراد البخاري هنا أن روايته: عن كعب، هي الصحيحة، والرواية المرفوعة ضعيفة؟ أو أن الرواية المرفوعة صحيحة، وروايته عن كعب أصح؟ لا أرى هنا مرجحاً، والله أعلم، فالجزم بنسبة فهمٍ واحدٍ منهما إلى البخاري: فيه نظر شديد.

وللإمام النووي كلام في هذا المعنىٰ في «الأذكار»[2]، ونقله السيوطي في «التدريب»[3]، وعلّقت عليه بأنه سُبق إلى هذا من قِبَل ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام»[4]، وتبعه الزيلعي في «نصب الراية»[5]، وروى

(١) عقب الحديث (٢٧١٨).

(٢) ص٢٥٩.

(٣) ٢ : ٢٦٣.

(٤) ٢ :٢٦٠ (٢٦٣)، وأوضح منه تماماً ٣: ٣١٣ (١٠٦٢).

(٥) ٢ : ٤٨٢.

الترمذي[١] حديث بُسْرة بنت صفوان: «من مسّ ذكره فلا يصلّ حتى يتوضأ»، وقال: حسن صحيح، ونَقَل عن البخاري قول فيه: أصح شي في هذا الباب حديث بسرة، وعلَّق عليه ابن سيد الناس في «أجوبته لابن أيْبَك الدمياطي» فقال[٢]: «لا يقتضي هذا الكلام من البخاري تصحيح حديث بسرة، وإنما مراده هو على علاّته أصح من غيره من أحاديث الباب، ولا يلزم من صيغة (أصح) الاشتراك في الصحة»، وأتى عليه ببعض الشواهد القرآنية والحديثية، وهذا ما يعبِّر عنه النَّحويون بقولهم: كلمة «أفعل» هنا ليست على بابها.

هذا ما يتعلق بالوقوف عند لفظة «أصح».

أما ما يتعلق بدراسة موقفه رحمه الله عامة من الحديث: فالاحتمال وارد جداً أن يكون لأمرٍ إسنادي فقط، أو متنيّ معنوي، أي: لمخالفته الظاهرية للآيات الكريمة، ولم يفصح الإمام عن شيء، ولكل منهما مجال للجواب عنه، والله أعلم.

وقد قدّمت أول هذه المقالة أن الحديث رواه مسلم والنسائي وأحمد وأبو يعلىٰ وابن حبان، وهؤلاء الأئمة ـ سوىٰ مسلم وابن حبان ـ، وإن لم يلتزموا الصحة، ويوجدُ في أسانيد بعضها توالف، لكنْ أن يوجد في متونها مناكير لا تُحتمل، وتخالف صراحةً آياتٍ كثيرةً في القرآن الكريم، ويسكتوا عنها: فهذا ما لا أظنه يكون فيها، ولا بد أن يكون لكل منهم

---

(١) (٨٢).

(٢) ٢: ١٣٧.

مسوِّغ عنده لمعناه، ولا يرىٰ فيه معارضة للقرآن الكريم، كما أشرت إلى هذا المعنى عند قولي[(١)]: احتج مسلم بحديث أيوب بن خالد بن أبي أيوب الأنصاري. والله أعلم.

وأمر أخير أشير إليه، ولا يستدعي الوقوف طويلاً، قول البخاري: «عن كعب، وهو أصح»: معناه: أن كعباً روىٰ لأبي هريرة - والظاهر أن ذلك عن كتابه السابق: التوراة -: أن الله تعالىٰ بدأ الخلق يوم السبت، وقد قال ابن جرير في «تاريخه»[(٢)]: اختلف السلف في ذلك، فقال بعضهم: ابتدأ في ذلك يوم الأحد، ثم أسند إلى عبد الله بن سَلَاَم قوله: خلق الأرض يوم الأحد ويوم الاثنين. وأسند إلى كعب مثله: يوم الأحد والاثنين، ثم أسند عن الضحاك ومجاهد: بدأ الخلق يوم الأحد.

ثم قال ابن جرير[(٣)]: وقال آخرون: إن ذلك كان يوم السبت، ونَقَل عن أهل التوراة القول بأنه يوم الأحد، وعن أهل الإنجيل أنه يوم الاثنين، وعن أهل الإسلام أنه يوم السبت.

ثم قال ابن جرير: أولىٰ القولين عندي أنه يوم الأحد، لإجماع السلف على ذلك، ثم قال[(٤)]: هو قول أكثر السلف، ومع ذلك فتنظر حكاية الإجماع أو الأكثرية؟!.

---

(١) صفحة ١٠.

(٢) ١: ٣٤.

(٣) ١: ٣٥.

(٤) ١: ٤١.

وأقصد من هذا: أن البخاري إن كان رجح نسبة هذا الحديث إلى كعب، وفيه أن بدء الخلق كان يوم السبت، فرواية ابن جرير عنه أن بدء الخلق كان يوم الأحد؟ وهذا مما يعكّر على ترجيح نسبة حديث مسلم إلى كعب، والله أعلم بحقيقة الأمر.

رابعها: قول ابن كثير: «حرّر ذلك البيهقي» أقول: قدمت كلام البيهقي بحروفه، فلينظره القارئ الكريم: هل فيه تحرير؟.

أما كلام ابن كثير رحمه الله في «تاريخه»: فأنقله مع الدقة في الاختصار لما لا يهمّ في البحث، قال: «تكلم في هذا الحديث علي بن المديني والبخاري والبيهقي وغيرهم من الحفاظ، قال البخاري في «التاريخ»: وقال بعضهم: عن كعب، وهو أصح، يعني: أن هذا الحديث مما سمعه أبو هريرة وتلقّاه عن كعب الأحبار، فإنهما كانا يصطحبان ويتجالسان للحديث، فهذا يحدثه عن صُحُفه، وهذا يحدثه بما يصدِّقه عن النبي صلى الله عليه وسلم، فكان هذا مما تلقاه أبو هريرة عن كعب عن صحفه، فوهم بعض الرواة، فجعله مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وأكَّد رفعه بقوله: أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي.

«ثم في متنه غرابة شديدة، فمن ذلك: أنه ليس فيه ذكر السموات، وفيه خلق الأرض وما فيها في سبعة أيام، وهذا خلاف القرآن، لأن الأرض خُلقت في أربعة أيام، ثم خلقت السموات في يومين من دخان، وهو بخار الماء الذي ارتفع من اضطراب الماء العظيم الذي خُلق من زَبَده الأرض، كما قال السدّي الكبير في خبرٍ ذكره عن أبي مالك..»، وذكر سنداً للسدّي، بخبر طويلٍ منكرٍ منكرٍ، قال عنه ابن كثير نفسه بعدما فرغ

منه: «وهذا الإسناد يَذكر به السدّي أشياءَ كثيرة فيها غرابة، وكان كثير منها متلقّى من الإسرائيليات».

وأقول في الجواب عنه:

قال أولاً: «تكلم فيه ابن المديني والبخاري والبيهقي وغيرهم»: ولم يأت بغير كلام البخاري، وتقدم ما فيه من الاحتمال.

ثانياً: ثم، إن كلام ابن المديني تقدم أنه متوجّه نحو الرواية المسلسلة بالمشابكة، لا في أصل الحديث.

ثالثاً: إن البيهقي لم يتكلم فيه بشيء من عنده، إنما نقل كلام ابن المديني.

رابعاً: كرر ابن كثير قوله هنا وفي الموضع الأول من «تفسيره» كلمة «وغيرهم»: أي: حفاظ آخرون تكلموا في الحديث غير ابن المديني والبخاري والبيهقي، وهذا يدخل تحته ابن معين، كما نقلته قبلُ عنه، بواسطة ابن تيمية، كما يدخل مَن كرَّر كلام الإمامين ابن المديني والبخاري فقط، وليس فيه تعليل جديد يستحق الدراسة.

خامساً: قدَّمتُ أن كلمة البخاري «وهو أصح» تحتمل وجهين، ولا مرجِّح بينهما، وابن كثير يجزم بأن البخاري حكم بترجيح كونه عن كعب، وهذا جزم بما فيه نظر، فلا يقبل.

سادساً: قوله عن أبي هريرة وكعب: «كانا يصطحبان ويتجالسان للحديث..»، هذا الكلام فيه بعض التصرف، وأصلُه هو الخبر الذي حكاه

ابن كثير نفسه في حوادث وَفَيَات سنة ٥٩ في ترجمة أبي هريرة(١)، وهو في «تاريخ ابن عساكر»، نقلاً عن كتاب «التمييز»(٢) للإمام مسلم بسنده إلى بُسر بن سعيد قال: «لقد رأيتُنا نجالس أبا هريرة فيتحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويحدثنا عن كعب، ثم يقوم، فأسمع بعضَ من كان معنا يجعل حديثَ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كعب، وحديثَ كعب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم».

فهذا أصل كلام ابن كثير السابق، وفيه: أنه جزم بما لا دليل عليه هنا، كما قدمته في الملاحظة الخامسة، أعني: أين الدليل على أن هذا الحديث من جملة ما وهم فيه الراوي، فأصلُه عن كعب، وجعلَه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؟! وسأعود إلى هذه الملاحظة مرة ثانية آخر الكلام(٣).

سابعاً: قال ابن كثير: «ثم، في متنه غرابة شديدة، فمن ذلك: أنه ليس فيه ذكر خلق السموات، وفيه ذكر خلق الأرض وما فيها في سبعة أيام، وهذا خلاف القرآن».

وأقول: بل إن الغرابة الشديدة هي في هذا الكلام من ابن كثير، وهو الإمام المحقق المدقق الناقد، رحمه الله تعالى، فبدلاً من أن تَلفِت هاتان المغايرتان نظره ليقول: إن هذا دليل على أن الخلق الذي في الحديث غيرُ

---

(١) ١١: ٣٧٧.

(٢) ٦٧: ٣٥٩، و«التمييز» ص٥٦ (١٠).

(٣) صفحة ٢٩.

الخلق الذي في الآيات، وإذْ به يجعلهما دليلاً على مخالفته القرآن!!.

ولنفرض هذه المغايرة بين آية وحديث، أو بين حديثين آخرين، حديث يتحدث مثلاً عن موقف من مواقف عالم الجنة، وحديث آخر يتحدث عن موقف آخر من مواقف عالم الجنة، مشابهٍ للذي قبله، فهل من عادة شراح كتب السنة أن يدَّعوا تعارضهما، أو أنهم يقولون: هذا موقف، وذاك موقف، يحملون الحديثين على التعدد!!.

ثم، إن الحديث تكلم عن خلق الأرض في ستة أيام لا في سبعة، أما اليوم السابع: فتحدث فيه عن بدء خلق عالم الإنسان، نعم، آية سورة فصلت جعلت خلق الأرض في أربعة أيام، والحديث في ستة أيام، ونقول في التوفيق بينهما: هذا خلق يزيد على هذا الخلق، والزيادة في الأَخبار لا تحمل على التعارض، بل على زيادة الإِخبار، كما هو معلوم من شأن العلماء.

ثامناً: قوله: «وأكَّد رفعه بقوله: أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي» أي: أكَّد الراوي الواهم أن الحديث مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، لا موقوف من كلام كعب، أكّد ذلك بقوله وزَعْمه على أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيده وقال له ما قال، وهذا غريب من الحافظ ابن كثير رحمه الله، ففيه إمعان في التوهم والتوهيم، فبدلاً من أن يقول: إن هذا التصوير الدقيق من أبي هريرة لِموقفِ النبي صلى الله عليه وسلم معه، يرجِّح رواية الرفع، إذا به يجعل هذا الوصف والتصوير، إمعاناً من الراوي في الوهم!!.

مع أنهم يؤكدون في كتب علوم الحديث، على أن فائدة التسلسل

دلالته على زيادة ضبط الراوي لِمَا تحمله ورواه، كهذا الموقف من سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه، وهذا ـ كما قلت ـ موقف غريب من الإمام ابن كثير.

تاسعاً: لكن الغرابة الشديدة الأخيرة تظهر في المقارنة بين كلام البيهقي المتقدم، وكلام ابن كثير، فالبيهقي يقول ـ كما قدمت كلامه ـ: «زعم بعض أهل العلم بالحديث أنه غير محفوظ، لمخالفته ما عليه أهل التفسير وأهل التواريخ». فالظاهر أن البيهقي مدرك: أن لا تعارض بين الآيات والحديث، إنما التعارض بين الحديث الشريف، وأهل تفسير القرآن والتاريخ، لا مع القرآن، لأن المفسِّرين ينقلون في هذه المناسبة كلاماً لمجاهد وعبد الله بن سَلَام وغيرهما في تعيين بدء الخلق وأسماء الأيام، مما لا يُلتفت إليه، أو مما يجب تأويله، ليتفق مع هذا الحديث.

وعبارة ابن الجوزي في «زاد المسير»[(١)] تشير إلى هذا عند تفسير آيات سورة فصلت: «قال ابن عباس: في يوم الأحد والاثنين، وبه قال عبد الله ابن سَلَام والسُّدي والأكثرون، وقال مقاتل: في يوم الثلاثاء والأربعاء، وقد أخرج مسلم في أفراده من حديث أبي هريرة ـ وذكر الحديث ـ، وقال: وهذا الحديث يخالف ما تقدم، وهو أصح»، يريد بـ «ما تقدم»: قول ابن عباس ومن ذُكر.

ومن المعلومات المسلَّمة: أن أيَّ عالم من علمائنا حين يخرِّج حديثاً عن الصحيحين أو أحدهما، ويسكت عليه، فإنه مسلِّم بصحته، كما هنا،

---

(١) ٧: ٢٤٣.

ومن هنا - والله أعلم - عزا ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»[1] إلى ابن الجوزي قوله بصحة الحديث، وعزاه معه إلى ابن الأنباري وغيرهما.

الجواب عن تضعيف ابن معين وابن تيمية للحديث:

رأيت ابن تيمية عرض لهذا الحديث في موضعين من «مجموع الفتاوى»، وهذا كلامه، قال في الموضع الأول[2]، عن الإمام مسلم: «نوزع في عدة أحاديث مما خرَّجها، وكان الصواب مع من نازعه..، وكذلك روى مسلم: «خلق الله التربة يوم السبت»، ونازعه فيه من هو أعلم منه، كيحيى بن معين والبخاري وغيرهما، فبيَّنوا أن هذا غلط، ليس هذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم..».

وقال في الموضع الثاني[3]: «طعن فيه من هو أعلم من مسلم، مثل يحيى بن معين، ومثل البخاري، وغيرهما، وذكر البخاري أن هذا من كلام كعب الأحبار، وطائفة اعتبرت صحته، مثل أبي بكر بن الأنباري، وابن الجوزي، وغيرهما، والبيهقي وغيره وافقوا الذين ضعفوه، وهذا هو الصواب».

والجديد في هذا الكلام أمران: الأول: حكاية تضعيف الحديث عن ابن معين، الثاني: ترجيح تضعيفه بأنه قول من هو أعلم من مسلم.

والجواب عن الأمر الأول: أن الموقف يستدعي البحثَ عن لفظ ابن

---

(١) ١٨: ١٨.

(٢) ١: ٢٥٦.

(٣) ١٨: ١٨.

معين، فقد كشف البحث عن لفظ ابن المديني والبخاري والبيهقي أن نسبة طعنهم في الحديث بناءً على ألفاظهم المنقولة نسبة غير دقيقة، مع جلالة الناقلين لها، وكل الذي عُرف عن ابن معين مما يتصل بهذا الحديث: أنه مذكور في رواية الدوري[١] رواية فقط: عن هشام بن يوسف، عن ابن جريج، بمثل إسناد مسلم.

والجواب عن الأمر الثاني: أن الترجيح بـ (الأعلمية) ترجيح بأمر جُمْليّ، كما رجحوا أحاديث البخاري (جملة)، على أحاديث مسلم (جملة)، بأمور منها: أن البخاري أعلم من مسلم، وصرَّحوا بأن هذا ترجيح إجمالي لا تفصيلي، أي: ليس هو ترجيحاً لكل حديثٍ حديثٍ في البخاري، على كل حديثٍ حديثٍ في مسلم، فقد يكون أحياناً عكس ذلك.

وكذلك أقول هنا: ابن معين والبخاري أعلم من مسلم، ولكن هذا لا يستلزم أن يكون كذلك هنا في هذا الحديث، ودليلي على ما أقول من كلام ابن تيمية نفسه بعد ورقة واحدة، فإنه قال[٢] ـ وقد ذكر بعض الأمثلة على الاختلاف بين البخاري ومسلم ـ: «وقد يكون الصواب مع مسلم، مثل قوله في حديث أبي موسىٰ: وإذا قرأ فأنْصِتوا».

كلام الإمام الآلوسي في الحديث:

وممن قال بمخالفة هذا الحديث للقرآن: الآلوسي أول تفسيره للآية

---

(١) ٢:٣٠٥ (٢١٠).

(٢) ١٨:٢٠.

٥٤ من سورة الأعراف، قال[١]: «ولا يخفى أن هذا الخبر مخالف للآية الكريمة، فهو إما غير صحيح، وإنْ رواه مسلم، وإما مؤوَّل».

وهذا كلام **غريبُ الأول والآخر، غريب الأول**: في دعواه مخالفة الحديث للآية، **وغريب الآخر**: في قوله «وإما مؤول»، فإنْ كان يرى له تأويلاً سائغاً: كيف يردّ الحديث فيقول: «وإن رواه مسلم»؟ وإن كان التأويل غير سائغ فكيف يلجأ إليه؟.

وكلامه عند تفسير آيات فصلت هو المعتمد، فقد قال بعد أن لخّص ما قيل في تضعيفه[٢]: «وأجيب: بأن من حفظ الرفع حجة على من لم يحفظه، والثقة لا يردُّ حديثه بمجرد الظن، ولأجل ذلك أعرض مسلم عما قاله أولئك، واعتمد الرفع، وخرَّج طريقه في «صحيحه»، فوجب قبولها».

فيُستغرب منه رحمه الله كيف اختلف كلامه في هذين الموضعين هذا الاختلاف الكبير!.

وقد ظهر أثر هذه الغرابة الشديدة في كتابات المتأخرين والمعاصرين، فإنهم حينما يتعرضون لهذا البحث جملةً، أو لهذا الحديث خاصة، يذكرونه تضعيفاً له، أو دفاعاً عنه، أو دفاعاً عن راويه أبي هريرة رضي الله عنه: على أنه مخالف للقرآن الكريم، وكأن الذي أقام هذا التصور في أذهانهم، هو كلمة الإمام ابن كثير هذه: «وهذا خلاف القرآن» !! والأمر ليس كذلك أبداً، ولا بدّ من التنبُّه واليقظة والحذر من التوارد على ما

---

(١) «روح المعاني» ٩: ١٣٥.

(٢) ٢٤: ١٥١.

يُتناقل تقليداً، وأذكِّر بكلمة الإمام الحازمي رحمه الله في «شروط الأئمة الخمسة»[(١)]: «آفة العلوم التقليد»!.

عودٌ إلى الجواب عن خبر بُسْر بن سعيد :

ولا بدّ من العودة قبل إنهاء الكلام إلى ما نقلته تحت الملاحظة السادسة[(٢)]، عن بسر بن سعيد: أنهم كانوا يجالسون أبا هريرة، فيتحدث إليهم بالمرفوعات النبوية، وبالإسرائيليات من طريق كعب الأحبار، فَيَهِم بعض السامعين في النقل ويخلط بين هذه الروايات وتلك، فأقول:

إن ساحة أبي هريرة رضي الله عنه بريئة من هذا الوهم وآثاره، والجميع منّا يسلّمون بأن مدارك الحاضرين السامعين متفاوتة، ولا مؤاخذة على العالم الواعظ، والخطيب المعلِّم، والأستاذ في مدرسته أو جامعته، فيما ينقله عنه الطلبة من أوهام وأخطاء وقعت منهم، لا منه.

لكن الذي ينبغي الوقوف عنده هو أمر آخر، هو تشبُّثُ المغرضين الطاعنين في السنة وقولُهم: إنا لا نتَّهم أبا هريرة، لكنا نتَّهم ما وصلنا من السنة، فإنه دخل فيها ما هو من أقوال كعب الأحبار، وسار في الإسلام مسيرة الأقوال النبوية، وابتنى عليه من أحكام إسلامية، أدلتُها أقوالٌ يهودية!!.

والجواب: أن هذا باب طويل وعريض، يَستأهل بل يَستوجب أن يُفرد بالكتابة والتأليف، بالإضافة إلى ما كُتب، لاستئصال الشبهة من جذورها إنْ كان أصحابها طلابَ حقّ ودليل، لكني أقتصر هنا على هذا الخبر

---

(١) صفحة ١٢٢.

(٢) صفحة ٢٣.

فأقول: إن الواقع الذي أثبته أئمة الإسلام لَيُؤكِّد كلَّ التأكيد أنهم رضي الله عنهم ما تركوا وسيلة من الوسائل لتصفية الإسلامِ عامةً، والسنّةِ خاصةً، إلا وقاموا بها حقّ القيام.

وقد عبَّر عن جهودهم تعبيراً صادقاً، هارون الرشيد الخليفة العالم البصير، فيما رواه عنه ابن عساكر في «تاريخه»(١) في ترجمة الإمام أبي إسحاق الفزاري، قال: «أخذ هارون الرشيد زنديقاً، فأمر بضرب عنقه، فقال له الزنديق: لِمَ تضربُ عنقي يا أمير المؤمنين؟ قال: أُريح العباد منك، قال: فأين أنت من ألف حديث وضعتُها على رسول الله صلى الله عليه وسلم، كلُّها ما فيها حرف نطق به رسول الله صلى الله عليه وسلم! قال الرشيد: فأين أنت يا عدوَّ الله من أبي إسحاق الفزاري وعبد الله بن المبارك ينخُلانها فيخرِجانها حرفا حرفاً!!».

فذكر إمامين من أئمة الرواية والدراية: الحديث والفقه، ونظائرُهما في أئمة الإسلام كثير، والحمد لله.

وقد نقل الحافظ ابن رجب (٧٣٦ ـ ٧٩٥) رحمه الله في «فتح الباري»(٢) ما قدّمته عن كتاب «التمييز» للإمام مسلم، ثم قال: «ولو ذكرنا الأحاديث المرفوعة التي أُعِلّت بأنها موقوفة إما على عبد الله بن سلَام، أو على كعب، واشتبهتْ على بعض الرواة فرفَعَها، لطال الأمر».

هذا كلام الحافظ ابن رجب الذي هو من علماء آخر القرن الثامن،

---

(١) «تاريخ دمشق» ٧: ١٢٧.

(٢) ٣: ٤١٠، وقدَّمته ص٢٣، و«التميز» ص٥٦ (١٠).

فكيف بأئمة الحديث النقاد المتقدمين!!. والحديث طويل وطويل.

هذا، وممن صرح بثبوت هذا الحديث ـ حديث التربة ـ من علمائنا السابقين المعتمدين: ابن العربي في «أحكام القرآن»(١) عند تفسيره آيات سورة فصلت، والسخاوي في «الجواهر المُكَلَّلة»(٢).

وأقول أخيراً: إن الفضل في هذا التنبيه الطويل كان لسيدي العلامة الأجل المحقق الحجة الشيخ عبد الله سراج الدين (١٣٤٢ ـ ١٤٢٢) رحمه الله تعالى، فقد سألته عن هذا الحديث في العام الدراسي ١٣٧٨، وكنا نقرأ عليه الفقه الحنفي، فأجابني بهاتين الجملتين: هذا خَلْق بعد خلق، هذا خَلْق تفصيلي، وذاك خلق إجمالي، فكان جواباً أيسرَ من كل جواب، وآيةً في السداد، تغمده الله برحمته، كان حلّالاً للمشكلات، بل ما كنّا نجد عنده شيئاً من العلم مشكلاً، سواء في الكتاب الكريم أو السنة الشريفة، وكان لسان حاله رحمه الله يذكِّرنا بقول الإمام ابن خزيمة: «لا أعرف أنه رُوي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثان بإسنادين صحيحين متضادان، فمن كان عنده فليأتِ به حتى أؤلف بينهما».

ثم، إنه عرض لهذا الحديث وجوابه في كتابه «هدي القرآن إلى معرفة العوالم والتفكر في الأكوان»(٣)، وزاد فنظَّر هذا الخَلْق التفصيلي لعالَم الأرض، بعد ذاك الخلق الإجمالي المذكور في الآيات، نظّره بما يحكيه

---

(١) ٤ : ٨٣.

(٢) صفحة ٢٩٥، وتقدم قول ابن الجوزي صفحة ٢٥: هو أصح.

(٣) صفحة ٢٦.

الله تعالى في كتابه الكريم عن خلق الإنسان، فقال رحمه الله: «هذا تفصيل بعد إجمال، كما ذكر سبحانه ذلك في خلق الإنسان حين خَلَقه إجمالاً، ثم خلقه خلقاً من بعد خلق». والله وليّ السداد والرشاد.

وبعد فراغي من هذه الكتابة بنحو سنتين، وقفت على ما كتبه العلامة المعلِّمي رحمه الله في كتابه «الأنوار الكاشفة»(١)، فرأيت في كتابته قوة وضعفاً، ولكلٍّ وجهة، وجزاه الله خيراً.

ثم وقفت أخيراً من نحو سنة على أن الحديث مذكور في «مشكاة المصابيح»(٢)، وعلّق عليه الشيخ ناصر الألباني رحمه الله، وجزاه الله خيراً، بمثل ما قدمته من حيث المعنى، والحمد لله، ولم يتكلم عليه الطيبي في شرحه أبداً، أما العلامة عليّ القاري في «المرقاة»(٣) فاعتمد على كلام ابن كثير في «تفسيره»!.

ونسأل الله السداد والتوفيق دائماً وأبداً. والحمد لله رب العالمين.

***

وبعد أن فرغت من كتابة هذا البحث وتنقيحه، وكدتُ أرسله إلى الناشر، وقفت على رسالة لطيفة بعنوان: «أضواء على حديث خلق الله التربة يوم السبت» للدكتور سعد المرصفي حفظه الله، كتبها بلسان الغيرة على السنة النبوية، وعرض لبعض المعاصرين المنحرفين، ولبعض

---

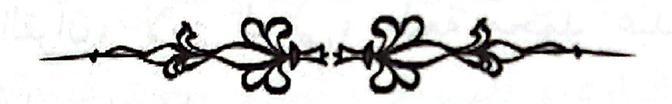
(١) صفحة ١٨٥ ـ ١٩٠.

(٢) (٥٧٣٤).

(٣) ١١: ٤٠.

المعاصرين ممن وفِّق في جوابه ودفاعه، ولبعض من لم يوفَّق في جوابه ودفاعه، وكانت النتيجة عنده والحمد لله، متفقة مع ما قدمته، وجزاه الله خيراً، ووفَّق الجميعَ لما فيه خدمة الإسلام، والسنة النبوية.

وصلى الله عليه سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وآخر دعوانا: أنِ الحمد لله رب العالمين.



فهرس المصادر

١ ـ أجوبة ابن سيد الناس، لابن أيبك الدمياطي، تحقيق محمد الراوندي، طبع المغرب، الأولى، ١٤١١هـ.

٢ ـ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لابن بَلَبان الفارسي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤٠٨هـ.

٣ ـ أحكام القرآن، لابن العربي، طبعة محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤٠٨هـ.

٤ ـ الأذكار، للنووي، تحقيق سبيع الحاكمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، الأولى ١٤١٢هـ.

٥ ـ الاستغنا في معرفة المشهورين من حَمَلة العلم بالكنى، لابن عبد البر، تحقيق عبد الله مرحول السوالمة، دار ابن تيمية ، الرياض، الأولى، ١٤٠٥هـ.

٦ ـ إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمُغْلطاي، طبعة عادل محمد وأسامة إبراهيم، مكتبة الفاروق الحديثة، القاهرة، الأولى، ١٤٢٢هـ.

٧ ـ الأنوار الكاشفة، للمعلِّمي، المكتب الإسلامي، الثانية، ١٤٠٥هـ.

٨ ـ البداية والنهاية، لابن كثير، تحقيق عبد الله التركي، دار عالم الكتب، الرياض، الثانية، ١٤٢٤هـ.

٩ ـ بيان الوهم والإيهام، لابن القطان، تحقيق حسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، الأولى، ١٤١٨هـ.

١٠ ـ تاريخ الأمم والملوك، للطبري، مصورة دار الكتب العلمية،

بيروت، الأولى، ١٤٠٧هـ.

١١ ـ التاريخ الكبير، للبخاري، مصورة المكتبة الإسلامية، تركيا، لطبعة حيدرآباد، ١٣٦١هـ.

١٢ ـ تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر، تحقيق عمر العمروي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.

١٣ ـ تاريخ يحيى بن معين، رواية الدوري، تحقيق أحمد محمد نور سيف، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الأولى، ١٣٩٩هـ.

* ـ تاريخ يعقوب بن سفيان = المعرفة والتاريخ.

١٤ ـ تدريب الراوي، للسيوطي، تحقيق محمد عوامة، دار اليسر، ودار المنهاج، جدة، الأولى، ١٤٣٧هـ.

١٥ ـ ترتيب العلل الكبير، لأبي طالب القاضي، تحقيق حمزة ديب مصطفى، مكتبة الأقصى، عمّان، الأولى، ١٤٠٦هـ.

* ـ تفسير الآلوسي = روح المعاني.

١٦ ـ التمييز، للإمام مسلم، تحقيق صالح بن أحمد ديّان، دار ابن حزم، بيروت، الأولى، ١٤٣٠هـ.

١٧ ـ الثقات، لابن حِبّان، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، الأولى، ١٣٩٣هـ.

١٨ ـ الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، مصورة دار الأمم، بيروت، لطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ١٣٧١هـ.

١٩ ـ الجواهر المكللة في الأخبار المسلسلة، للسخاوي، تحقيق محمد ابن إبراهيم الحسين، دار الحديث الكتانية، الأولى، ١٤٣٣هـ.

٢٠ ـ روح المعاني، للآلوسي، تحقيق ماهر حبوش وآخرين، مؤسسة

الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤٣١هـ.

٢١ ـ زاد المسير، لابن الجوزي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت، الرابعة ١٤٠٧هـ.

٢٢ ـ سنن أبي داود، تحقيق محمد عوامة، دار اليسر ـ ودار المنهاج، جدة، الثالثة، ١٤٣١هـ.

٢٣ ـ سنن الترمذي، تحقيق بشار عواد، دار الغرب، الثانية، ١٩٩٨م.

٢٤ ـ سنن النسائي الكبرى، طبعة عبد الغفار البنداري وسَيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١١هـ.

٢٥ ـ شروط الأئمة الخمسة، للحازمي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب الأولى، ١٤١٧هـ.

* ـ صحيح ابن حبان = الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان.

* ـ صحيح البخاري = فتح الباري

٢٦ ـ صحيح مسلم، طبعة محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

٢٧ ـ العظمة، لأبي الشيخ، تحقيق رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، الأولى ١٤٠٨هـ.

٢٨ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن رجب الحنبلي، تحقيق محمود شعبان عبد المقصود وآخرين، مكتبة الغرباء، المدينة المنورة، الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٩ ـ فتح الباري، لابن حجر، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، وتصحيح محب الدين الخطيب، مصورة دار الفكر، بيروت، للطبعة السلفية بمصر.

٣٠ ـ الكنى والأسماء، للدولابي، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت،

١٤٠٣هـ، لطبعة حيدر آباد الدكن.

٣١ ـ لسان الميزان، لابن حجر، اعتناء عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، بيروت، الأولى، ١٤٢٣هـ.

٣٢ ـ مجموع الفتاوى، لابن تيمية، جمع عبد الرحمن بن قاسم وولده محمد، الثانية، ١٣٩٨هـ.

٣٣ ـ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للقاري، المكتبة الإمدادية، ملتان، باكستان، الأولى، ١٣٩٠هـ.

٣٤ ـ مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون، دمشق، الأولى، ١٤٠٤هـ.

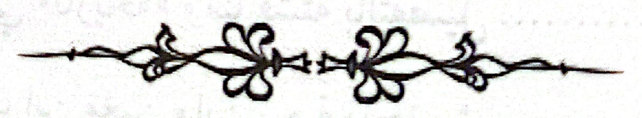
٣٥ ـ مسند أحمد بن حنبل، مصورة دار صادر، بيروت، ١٣٨٩هـ، للطبعة الميمنية.

٣٦ ـ مشكاة المصابيح، للخطيب التبريزي، تحقيق محمد ناصر الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الثالثة، ١٤٠٥هـ.

٣٧ ـ المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان الفَسَوي، تحقيق أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الأولى، ١٤١٠هـ.

٣٨ ـ نصب الراية لأحاديث الهداية، للزيلعي، تصحيح محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، الأولى، ١٤١٨هـ، تصوير لطبعة دار المأمون، القاهرة، ١٣٥٧هـ.

٣٩ ـ هدي القرآن إلى معرفة العوالم والتفكر في الأكوان، لعبد الله سراج الدين، مكتبة الفلاح، الأولى، حلب.



فهرس الموضوعات

المقدمة، وفيها الإشارة إلى أن خلق السماوات والأرضين كان في ستة أيام، وإلى حديث أبي هريرة رضي الله عنه ٥
نصّ الحديث الشريف سنداً ومتناً ٦
كلمة موجزة في إسناد الحديث، وفيه وقفات: الأولى: عند راويه حجاج بن محمد ٧
الوقفة الثانية: عند ابن جريج أحد رجال سنده ٩
الوقفة الثالثة: أيوب بن خالد هل هو رجل واحد أم اثنان ٩
الحديث صحيح لا غبار عليه من حيث السند ١١
طعن من طعن في متنه من العلماء والأجوبة الإجمالية العامة عن ذلك ١١
الجواب التفصيلي عن الطعون. الجواب عن تضعيف الأئمة له: ابن المديني، والبخاري، والبيهقي ١٥
ابن تيمية يحكي عن ابن معين تضعيفه ويوافقه، ويقرِّر ذلك ابن كثير في تفسيره وتاريخه ١٧
مؤاخذات على كلام ابن كثير ١٧
كلام للإمام النووي وغيره في معنى كلمة «أصح» ١٨
نقل كلام ابن كثير في «تاريخه» ومنا قشته بالتفصيل ٢١
الجواب عن تضعيف ابن معين وابن تيمية للحديث ٢٦

الجديد في هذا الكلام، والجواب عن ذلك ٢٦
كلام الإمام الآلوسي في الحديث ومناقشته ٢٧
عود إلى الجواب عن خبر بسر بن سعيد ٢٩
الفضل في هذا التنبيه الطويل لفضيلة الشيخ عبد الله سراج الدين رحمه الله .. ٣١
كتابات لبعض المعاصرين موافقة لما ذهبت إليه ٣٢
فهرس المصادر ٣٤
فهرس الموضوعات ٣٨

